الأرشيف وعودة الوعي المفقود

أ.د.إبراهيم أحمد المهدوي
كلية الآداب/جامعة قاريونس

يقصد بمفهوم الأرشيفArchives لدى المتخصصين (1) في هذا المجال، جميع الوثائق النمطية وغير النمطية غير النشطة لأية مؤسسة أو فرد اعتباري قد تم اختيارها للحفظ بسبب استمرارية قيمتها، وهذا يعني أن جميع الوثائق التي يتم اختيارها للحفظ المستديم قد أصبحت لها قيمة ثانوية، بموجبها يتم استخدامها في أغراض ليست مثل التي أنتجت من أجلها لدى الوصايا المؤسسة الأم، هذا بشرط أن تكون الوثيقة ضمن الوصاية القانونية، وعليه فإن عدم الاهتمام برعاية الوثيقة من قبل المؤسسات التي أنتجتها أو استلمتها ثم قامت بحفظها لاستخدامها في تأدية أعمالها اليومية قبل ترحيلها إلى مبنى الأرشيف الوطني ليتم حفظها إذا ما كانت تتميز بخاصية الوثيقة الأرشيفية.

إن عدم اهتمام مؤسسات المجتمع بتوفير الرعاية أو الوصايا الأرشيفية(2) اللازمة سيؤدي إلى حدوث ثغرة في المجموعات الأرشيفية المحتمل حفظها في الأرشيف بصفة مستديمة نتيجة لإتلاف إحدى الوثائق التي تمثل حلقة الوصل في سلسلة الوثائق التي تعكس ذلك الحدث أو الواقعة التاريخية موضوع اهتمام الباحث مما يجعله يعتمد على الحدس أو التخمين فيصعب عليه وصف الحادثة كما كانت قد حدثت في الواقع، إن الإتلاف الاعتباطي للوثائق الذي يتم بطريقة مفاجئة قد يسبب خلل لا يمكن إصلاحه مما يجعل الباحثين عاجزين بدون شك على ربط أحداث تاريخ مجتمعاتهم، بسبب ضياع بعض الوثائق التي تعكس حياة المجتمع بكامل مؤسساته والتي تعكس تراثنا Our heritage بالمفهوم الصحيح الذي يجب على كل أفراد المجتمع إدراكه، فالوثائق التي تنتجها يومياً مؤسسات المجتمع تمثل في الواقع كافة الأنشطة الطبيعية التي تمارسها يومياً لتأدية أعمالها في المجتمع الذي نعيش فيه، وعليه فإن جميع المراسلات وغيرها من المكاتبات الناتجة عن ذلك تعكس هويتنا في الواقع، ما تجعلنا غير قادرين على العيش بدونها، وعلى سبيل المثال نحن نخرج إلى هذه

الحياة بوثيقة (شهادة الميلاد) كما نغادرها بوثيقة (شهادة الوفاة)، كما أننا نحتفظ بكثير من الوثائق كتذكار للحظات جميلة في حياتنا مما يجعلنا نحتفظ بالرسائل والصور الفوتوغرافية التي تذكرنا بتلك اللحظات الجميلة أو الحزينة التي كانت قد سجلت في ذاكرتنا، لأن هذه اللحظات الكامنة في تلك الصورة أو الرسائل تشكل فيما بينها سلسلة متصلة من الوقائع إذا ما قمنا باسترجاعها من ذاكرتنا الداخلية تعطي لنا تعطي لنا صورة حقيقية للأحداث الحقيقية التي كانت قد مرت بنا، مما يجعلنا لا نستطيع التخلص من تلك الوثائق، فهل يعقل أن يتخلص المرء من ذاكرته بسهولة؟

إن حرص المجتمع على حفظ الوثائق التي تعكس في الواقع كافة المظاهر السياسية.والاجتماعية وغيرها التي كان يمارسها أفراده في مباني الأرشيف مخصصة لهذا الغرض إنما يدل على مدى وعي المجتمع بكامله بأهمية الوثائق كذاكرة حية يمكن تسخيرها لخدمته في كافة المجالات الحياتية للرفع من مستوى جميع أفراده.

إن نسبة الوثائق التي يتم حفظها في مبنى الأرشيف لا تجاوز(3) ما بين 3%-7% من مجموع الوثائق التي تنتجها مؤسسات المجتمع، ويرجع السبب في اختيار تلك الوثائق لما تتميز به من قيم أرشيفية، ولهذا السبب تعد وثائق أرشيفية ذات أهمية لأنها تمثل ذاكرتنا الداخلية، حيث يمكن من خلالها استعادة صور أحداث الماضي والتي لن تكتمل بدون الرجوع إلى تلك الصور أو الرسائل التي تبعث في مشاعرنا أحاسيس تلك اللحظات السعيدة التي كانت قد مرت بنا وتم تخزينها في ذاكرتنا الداخلية منذ تلك الفترة الزمنية.

إن فقدان الوثائق المادية التي تمثل تراث المجتمع الثقافي علاوة على أنها تشكل ذاكرته(4)، سيؤدي إلى فقدان المجمع لتلك الذاكرة المكونة من الوثائق التي أنتجت من قبل جميع مؤسساته في الماضي والحاضر، ولهذا فإن المجتمع بدونها سيصبح عاجزاً تماماً على القيام بإدارة شؤونه اليومية، كما أن أفراده سوف لن يتمكنوا من معرفة ما كان يجري بالفعل من أحداث سابقة في مجتمعهم مما يجعلهم عاجزين عن إدراك كل ما يتعلق بتراثهم الوطني.

إذاً كيف يسمح المجتمع لفئة معينة من الأفراد بطمس تراثه؟

إن المجتمعات النامية التي لا تعتمد في اتخاذ قراراتها على المعلومات، هي تلك المجتمعات التي تعاني مشكلات إدارية معقدة قد أدت إلى تفشي الفساد الإداري في جميع مؤسساتها نتيجة لعدم توفير الحماية اللازمة لوثائقها مما أدى إلى ضياعها أو إتلافها بواسطة بضعة أفراد قد يكونوا غير مدركين لأهميتها،

ومنها على سبيل المثال قيام بعض المسئولين في مؤسسات المجتمع المخلفة التخلص من الوثائق الموجودة بمؤسساتهم بطريق الحذف الاعتباطي الذي يؤدي إلى إتلاف الوثائق مع استبقاء بعضها التي عادة ما تكون أهميتها محدودة بفترة زمنية محددة، مما جعل هذا التصرف غير الواعي من قبل المسئولين في تلك المؤسسات في ظل غياب التشريعات الوثائقية إلى سلب كثير من مؤسسات المجتمع ذاكرتها، فتحولت إلى مجتمعات هامشية تتصرف كالفرد المعتوه في مجتمع الأسوياء يأتي بتصرفات غير طبيعية، مما جعل هذا النوع من المجتمعات عاجزة على تحقيق التطور المنشود رغم ما يتوفر لديها من ثروات طبيعية قد تفوق في بعض الأحيان أحد المجتمعات المتقدمة في الغرب.

إن تحقيق التقدم وازدهار المجتمع لا يقصد به أن على المجتمع الاحتفاظ بكافة الوثائق الناتجة عن جميع مؤسساته بدون فرزها وترتيبها ووصفها لكي تكون متاحة للاستخدام بواسطة المستفيدين سواء كانوا من هيئة المؤظفين بالمؤسسات أو الباحثين، لأن مجرد الاحتفاظ بالوثائق بدون معالجتها سيؤدي إلى تكدسها في الأرشيف مما يخلق مشكلة معقدة تقف في طريق نموه، وتقدمه.

حقاً إن التخلص من الوثائق يعد من أهم الخطوات في إدارة الوثائق، إذ بدونه سوف يتزايد حجم الوثائق وهذا ما يعرف في إدارة الوثائق بمشكلة التكدس كما الإشارة التي تعاني منها أغلبية المؤسسات في المجتمعات النامية التي تعاني من الفساد الإداري الذي يترتب عليه إهدار للوقت والجهد معاً، بالإضافة إلى انتشار الظواهر الهدامة كالرشوة والمحسوبية وغيرها بين أفراده مما يزيد في صعوبة عمق هوة عملية الإصلاح الاجتماعي وترسيخ المبادئ الاجتماعية النبيلة من خلال إيقاظ الشعور الوطني وتسخيره لخدمة الوطن.

إن حرص المجتمع على استرجاع البيانات والمعلومات من ذاكرته (التراث الوطني) يفرض عدم السماح لأولئك الأفراد من المسئولين الذي يديرون مؤسساته والتخلص من أية جزء من مكونات ذاكرته بدون التقيد بالتشريعات الأرشيفية الصادرة بالخصوص عن الجهات التنفيذية المختصة في المجتمع، لأن التقيد بتلك التشريعات الأرشيفية يتيح للمسئولين عن إدارة الوثائق بداخل مؤسساتهم بناء على إقرار خطة وجداول محددة يعتمد عليها في ترحيل الوثائق الساكنة خارج المؤسسة الأم، بالإضافة إلى متى وكيف يتم فرز الوثائق وتقويمها وإتلافها أو استبقاؤها؟ وهل سيتم استبقاء بعض الوثائق لفترة زمنية محددة أو سيكون استبقاء مستديم؟ وما هي المعايير المتبعة في استبقاء الوثائق؟ وسيتم حفظ الوثائق بناء على ما تمتلكه من قيم أولية أو قيم ثانوية؟ وإلى أين سيتم ترحيل الوثائق إلى الأرشيف الوسيط أو الأرشيف الوطني؟ وما هي الشروط التي يجب

توفرها في مباني كل من الأرشيف الوسيط والأرشيف الوطني؟ وهل تتوفر فيها الصيانة والحفظ المناسب؟ وهل يمكن الوصول إلى الوثائق بسهولة بواسطة المستفيدين؟ فهل تتوفر وسائل الإيجاد المتعددة الكافية؟ أما أهم هذه الأسئلة فهو ما يتعلق بتوفر العنصر البشري المؤهل بالإضافة إلى وجود الموارد المالية المناسبة.

إن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها هي التي تفرض نفسها علينا إذا ما أردنا الحفاظ على ذاكرة مؤسسات المجتمع أو بمعنى آخر المحافظة على تلك الذاكرة قبل أن تضيع لأن فقدانها سيؤدي إلى دخول المجتمع في غيبوبة تفقده الشعور والإحساس بالمسؤولية فيصبح كالفرد الذي يعيش بدون ذاكرته فاقدا لوعيه، أو كما نصف ذلك الفرد مجازاً بفقدانه لعقله مما يجعله غير قادر على التصرف بتعقل مع المحيطين به من أفراد مجتمع بسبب أن فقدان العقل أو الوعي يجعله فاقد لشعوره وغير قادر على التحكم في استعادة الوعي، ولهذا فإن رسائله وجميع الصور الفوتوغرافية وغيرها من الوثائق الخاصة به والتي تمثل في الواقع ذاكرته الحية لم تعد طوع إرادته، فلا يستطيع إرجاعها كما يفعل الأفراد الأسوياء لأنها قد سلبت منه نهائياً وتركته يعيش هائماً في هذه الحياة تماماً كما نشاهد في الواقع أولئك الأفراد المجانين يتسكعون بدون هوادة في الشوارع وهم فاقدين الوعي، ومن ثم فإن تصرفاتهم ستكون غير مجدية كما لا يعقلون في حل المشكلات اليومية التي تصادفهم، وبما أن المجتمع يتكون من مجموعة أفراد لا يختلفون عن المشار إليهم، فإن تصرفات كل فرد منهم ستكون نابعة من المجتمع الذين ينتمون إليه والعكس صحيح، وهذا مما يجعل المجتمع بكامله يعيش في تأخر وعزلة منبوذاً من بقية المجتمعات الأخرى.

إن التخلص من الوثائق بطريقة فجائية كما تفعل أغلبية المؤسسات في المجتمعات النامية سيؤدي في نهاية الأمر إلى أن يصبح من المستحيل إعادة المجتمع لذاكرته لفترة زمنية قد تطول أكثر مما يتوقع، وبالتالي فإن هذا سينعكس سلبياً على جميع أفراد المجتمع مما يفقدهم هويتهم وشعورهم الوطني أو القومي، وهذا ما جعل كثير من الدول الاستعمارية تضع ضمن أهدافها الإستراتيجية في أثناء الحروب تدمير ونهب مراكز أرشيف الدول المعادية لها، لأن تفريغ أفراد المجتمع من هويتهم وشعورهم القومي أو الوطني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إتباع إستراتيجية تفريغ الشعوب من تراثها الوطني مما أدى إلى تعرض كثير من مراكز الأرشيف الوطنية والمكتبات الوطنية في الوطن العرب وفي أوروبا للتدمير والنهب أو الحرق في أثناء الحروب كما حدث في الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث قام سلاح الطيران الحربي لدول التحالف بقصف كل من أرشيف

نابولي وصقلية بإيطاليا، والأرشيف الوطني بمدينة برلين في ألمانيا خلال تلك الحرب، وفي عصور الاستعمار البغيض عانت كثير من الدول العربية من هذه المشكلة حيث تعرضت دار الوثائق أو الدفتر خانة بمصر إلى حريق في أثناء الحملة العسكرية الفرنسية على مصر، كما تعرضت المكتبة الوطنية في الجزائر إلى حريق التهم كثير من مخطوطاتها النفيسة وضياعها إلى الأبد، كما قامت القوات الإيطالية بنهب كثير من الوثائق والمخطوطات من المكتبات الليبية خلال فترة الاحتلال وترحيلها إلى مراكز الأرشيف والمكتبات الإيطالية المنتشرة في بعض المدن الإيطالية.

إن التسليم بأن الأرشيف يمثل ذاكرة المجتمع الحية قد تأكد من حرص كثير من المجتمعات المستقلة في الوقت الحاضر بمطالبتها على ضرورة استرجاع وثائقها مهما كان الثمن غالياً فسواء كانت الوثائق مخطوطات ورسومات فنية أو تحف أثرية... الخ التي تم الاستيلاء عليها من قبل الغزاة خلال فترة الاستعمار.

حقاً إن الوثائق التي يتم استبقاؤها للحفظ المستديم في مبنى الأرشيف تمثل بالنسبة للأجيال القادمة الجسر الذي يمكن عبوره إلى المستقبل أو العودة منه إلى الماضي، رغم أنها لا تمثل سوى نسبة تتراوح ما بين 3%-7% من الوثائق المنتجة في المؤسسات المختلفة بالمجتمع، فهذه النسبة الضئيلة من الوثائق مقارنة بنسبة الوثائق التي يتم إتلافها يمكن من خلالها إعادة الماضي وتخطيط المستقبل، انطلاقاً من الحاضر بحيث يتم إعادة تركيب الأحداث التي تعكس ما كان يجري في المجتمع من وقائع بدون شك، شرط أن يتم ترتيبها ووصفها بواسطة الأرشيفين، وإتاحتها للمستفيدين، إذاً فالأرشيف ليس حجرة مليئة بالوثائق يعلوها الغبار كما يعتقد أغلبية أفراد المجتمع، بل إنه يشكل في الواقع ثالوث ثقافي مع كل من المكتبة والمتحف يساعد في تنمية المجتمع والمحافظة على التراث الثقافي الذي يحفظ أفراد المجتمع التمسك بالشعور الوطني أو القومي، فالاهتمام بالتراث سيوقظ بدون شك الشعور القومي، وهذا ما جعل بعض المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية يرجحون أن السبب في تأجيج روح الشعور القومي بين أفراد المجتمع الألماني مما أدى إلى ظهور النزعة القومية كالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وهي حركات قومية بدون شك يرجع إلى اهتمام القادة في كل من البلدين بالاهتمام بتجميع تراثها الثقافي.

لقد فطنت فرنسا من قبل بعد قيام الثورة الفرنسية بقيادة نابليون إلى أهمية الوثائق، فقامت على الفور بمنع الرعاع الذين هم عادة ما يبرزون إلى الوجود للتعبير عن مطالبهم بأساليب قد تكون همجية أحياناً عقب اندلاع الثورات ضد

باحثين... الخ باسترجاعها من أجل اتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق مسيرة المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده والتي ترسم بل وتخطط صيرورته في المستقبل تعتمد على محتويات هذه الوثائق من بيانات ومعلومات تشكل في الواقع ثقافتنا Our Culture أو تراثنا Our Heritage الذي كان قد تشكل مما كان يجري في المجتمع من العادات والتقاليد والقوانين والعرف وغيرها لأن هذه المؤسسات المختلفة التي تعمل من خلال الأفراد في المجتمع تمثل في الواقع انعكاس حقيقي لما كان قد حدث في الماضي، وعلى سبيل المثال نجد أن الباحث الذي يقوم بدراسات عن أصول السكان العرقية في المجتمع يجد نفسه مضطراً إلى دراسة هذه السجلات أو الوثائق المتعلقة بالسكان في المجتمع والتي يفترض أن تكون ضمن مقتنيات الأرشيف الوطني، فمن خلال مراجعته لتلك السجلات يستطيع بكل تأكيد الحصول على ما يبحث عنه من معلومات حول موضوع اهتمامه، مما يجعل ذلك أحد الأسباب في احتفاظنا بالأرشيف، أو ما يعرف بسبب الثقافي، كما أن الوثائق تمثل مصدراً هاماً في كتابة التاريخ، فكما يقول المثل: (لا تاريخ بدون وثائق) فمن خلال الوثائق نستطيع التعرف على تاريخنا الذي من خلاله نتعرف على جميع النظم السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، على سبيل المثال: العلاقات الاقتصادية والسياسية مابين ليبيا وإيطاليا خلال 1895-1910م. كما يمكن أيضاً معرفة العادات والتقاليد الاجتماعية المتبعة في حفلات الزواج بمدينة بنغازي، وغيرها من الدراسات الأخرى عن بعض الشخصيات الشهيرة في المجتمع كالمثقفين والتجار وأصحاب الحرف وغيرهم، كما يلجأ أيضاً مخرجي الأفلام والمسرحيات لتلك الوثائق في اختيار أسماء شخصيات الأفلام والمسرحيات ولمعرفة الملابس التقليدية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة الزمنية، وذلك من أجل تقريب شخصيات مسرحيته أو أفلامه إلى أذهان المشاهدين.

وكما يبدو مما سبق يكون من الصعب على الباحث القيام بهذه الدراسات بدون الرجوع إلى الوثائق الأصلية التي تمثل التراث الثقافي للمجتمع، وعليه فإن هذه الدراسات حتى وإن استطعنا القيام بها نظرياً بالاعتماد على المصادرة الخارجية التي نسميها بالذاكرة الخارجية، فإنها ستكون ناقصة بدون شك في بعض جوانبها من الناحية العملية لكونها لا تعتمد على شواهد أو حجج دامغة قد تم استقاؤها من الوثائق الأرشيفية التي تمثل الذاكرة الداخلية للمجتمع، ومن ثم فإن هذه الوثائق تشكل كما سبق مع غيرها ذاكرتنا الداخلية التي نعتمد عليها كلياً في اتخاذ القرارات اليومية، ولهذا السبب نجد أنفسنا نتمسك بالمحافظة عليها بسبب أنها تحمي حقوقنا كأفراد في هذا المجتمع، فالفرد منا على سبيل المثال:

يحتفظ بعقود ملكية مسكنه ليس بسبب أن عقد الشراء أو الملكية قد تمت كتابته بخط جميل أو وفقاً لزخرفة معينة بل لأنه يعد وثيقة قانونية تكفل حقوقنا في المجتمع، فماذا يقول عنك الناس إذا ما قمت بتمزيق سند ملكية مسكنك أو عقد زواجك؟ فهل تعتقد أن الناس سيعاملونك كإنسان سوياً عاقلاً أم ماذا؟

لهذا يجب علينا حفظ تلك الوثائق في مراكز الأرشيف الوطنية لكي نصبح في نظر غيرنا أفراداً أسوياء قادرين على المعيشة في انسجام مع ثقافتنا.

كما تعد الوثائق التي تشكل تراث المجتمع تعد ذات أهمية أيضاً للجهات الرسمية في المجتمع، فبدونها لا يمكن تسيير أعمالها اليومية، فلا يمكن للدولة اتخاذ قرارات سياسية بدون التعرف على مدى أهمية تلك العلاقات مع الدول الأخرى وهذا لا يتم إلا من خلال ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات، فلا يعقل أن تقوم دولة ما باستشارة دولة مجاورة لها قبل عقد معاهد صداقة أو معاهدة تجارية أو سياسية مع أية دولة أخرى في العالم، لأن اتخاذ هذا القرار يعد من ضمن سيادة الدولة التي لا يجوز مطلقاً التنازل عليها لدولة أخرى مهما كانت تربطنا بها أواصر صداقة متينة، لماذا؟ فهل نحن لا نملك تقرير مصيرنا بأنفسنا أو أننا فاقدين لذاكرتنا كلياً بأن أصبحنا نعتمد على غيرها من الدول في تقرير مستقبلنا، بحيث يمكن إيجاد حلول سليمة وناجحة لكافة ما يواجهنا من مشكلات، فالدولة تستطيع ايجاد حلول للنزاع على حدودها مع الدول المجاورة من خلال الرجوع إلى الوثائق الأصلية للمعاهدات لأنها تمثل الشواهد أو الحجج الكفيلة التي تضمن لها الحق في حدود آمنة مع جيرانها.

وختاماً يمكن القول أن تأسيس أرشيف لحفظ تلك الشواهد والحجج الكامنة بالضرورة في الوثائق المنتجة أو المستلمة من قبل جميع مؤسسات المجتمع بكل موضوعية، بحيث يتم ترحيلها مرحلياً إلى الأرشيف الوطني لكي يتم فرزها وتقويمها لتقدير أهميتها بحيث يتقرر مصدرها النهائي بعد أن يتم إتلاف الوثائق الزائلة وحفظ الوثائق ذات القيم الأرشيفية في الأرشيف بحيث يتم معالجتها فنياً كإجراء عمليات الترتيب والوصف وتعيين المواضع المحددة لكل منها بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة بواسطة المستفيدين.

إن معالجة الوثائق قبل إدخالها في مخزن الأرشيف يعد أمراً هاماً بسبب أنها تجنب الأرشيفي لمشكلات كثيرة منا مشكلة تكدس الوثائق التي تعاني منها كثير من مراكز الأرشيف في الدول النامية بسبب نقص العنصر البشري المؤهل أكاديمياً.

إن تكديس الوثائق كما يلاحظ في بعض مؤسسات المجتمع النامية يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري وما ينتج عنه من مشكلات أخرى تعيق المجتمع في تقدمه.

مم سبق يتضح لنا أن مؤسسات المجتمع تقوم بتأدية أعمالها على استرجاع الوثائق التي تحتفظ بها لديها خلال فترة زمنية محددة ثم تقوم بترحيلها مرحليا إلى مركز للأرشيف الوسيط لحفظها لفترة وجيزة قبيل تقرير مصيرها النهائي بعد فرزها وتقويمها لترحيلها إلى الأرشيف الوطني للحفظ المستديم بسبب ما تتميز به من مظاهر القيمة الثانوية أو إتلافها نهائياً، وعندما تصل الوثائق إلى الأرشيف الوطني تصبح متاحة لجميع أفراد المجتمع فهي تمثل تراثا المجتمع وتاريخه، فمن خلالها يمكن للفرد معرفة كل ما كان يجري في المجتمع خلال السنوات الماضية، كما يمكن استخدام هذه الوثائق في البحث العلمي وفي مجال التعليم وغيرها من المجالات الأخرى، ولتأكيد ذلك يجب تفويض الأرشيف الوطني لمتابعة جميع الوثائق المنتجة في مؤسسات المجتمع بكامله، بحيث يتم تعين لجان متخصصة لمراجعة ومراقبة الوثائق في جميع مراحل حياتها إلى أن يتم ترحيلها للأرشيف الوطني للحفظ المستديم وذلك للحيلولة دون فقدان المجتمع لذاكرته.

الهوامش:

1. **Lodolini, Elio. Archivistica Principi e problemi.5a Ed. Milano; Franco Angeli Libri s.rr 1990.p.24**
2. **المهدوي، إبراهيم أحمد. دراسات في الأرشيف والمعلومات. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس. 1998م. ص629.**
3. **المهدوي، إبراهيم أحمد. دراسات في الأرشيف والمعلومات. مصدر سابق. ص631.**
4. **المهدوي، إبراهيم أحمد. المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس. تأليف باولو توسكي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس. 2003م. ص10.**
5. **Pederson,Ann. (Ed). Keeping Archives. Sedny; ASA. 1987.p.95.**